كيف عادت العلاقات مع مصر

صدام ومؤتمر بغداد ١٩٧٨

بناء الحكم في العراق ومرحلة ما بين الحربين

مسلسل التنكيل والإعدامات

ديمغرافية العراق

الوضع العسكري والتسليحي

الأجهزة الخاصة

كيف عادت العلاقات مع مصر

بعد ثورة ٢٣ يوليو تموز ١٩٥٢ اتخذت مجموعة الضباط الأحرار بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خطاً قومياً في سياستها، وتمكّنت من خلال هذا النهج أن تُعطي لمصر دوراً ريادياً في قيادة الجماهير العربية، التي تتطلع إلى فجر جديد وتحلم بوضع فكرة الوطن الواحد والأمة الواحدة موضع التنفيذ.

واجتاحت شخصية عبد الناصر الساحة العربية، وزادت عملية تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ بين مصر من جانب والقوات الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية من جانب آخر، شعبية عبد الناصر حتى صار الناس يتغنّون باسمه ويشيدون بشجاعته، فأصبح الزعيم العربي، رافع لواء القومية والوحدة العربية.

وساعدت وسائل الإعلام مساعدة فعالة في إيصال صدى الموج الى كافة أرجاء الوطن العربي. فقد افتتح عبد الناصر إذاعة باسم (صوت العرب) في ٤ أيلول ١٩٥٣ وكان أحمد سعيد، أبرز معلّق ومذيع، تمكّن من خلال هذه الإذاعة تحريك الشارع العربي، ولا تزال نبرات صوته المدوية تملأ أذهاننا، سواء ما كان يطلقه من تحذيرات لاسرائيل أو تحديات للإستعمار أو تحريض على حكم عبد الكريم قاسم (الذي أسماه عبد الناصر – قاسم العراق). وأشعلت خطب عبد الناصر الرنانة المشحونة بالعواطف والعنف والتحدي والتحريض، وترديد عبارات القومية والوحدة، المشاعر كما تشعل النار الحطب.

وجاءت نكسة حزيران ١٩٦٧ مخيبة للآمال. إلا أن استقالة عبد الناصر، وإعلانه تحمّل المسؤولية عن تلك النكسة التي لا تساوي آثارها المادية في الخسائر

البشرية واحدة من أبسط مغامرات صدام الفرعية، أدت إلى تفجر الوضع الشعبي العربي، وخرج الناس في شوارع بغداد ينتحبون ويتظاهرون رافضين استقالة رئيس دولة تبعد آلاف الكيلومترات عن العراق، مما يؤكد عمق الصلة بينهم وبين هذا الزعيم، سواء كانت الصلة هذه عقلانية أم عاطفية.

ورغم الجرح الكبير، بقيت مصر مركز الثقل الأساسي للوطن العربي، وهذا شيء لايمكن أن يروق لشخص مثل صدام، الذي وصل هو وأحمد حسن البكر إلى الحكم على أكتاف البعثيين ومَن ساعدهم من أركان الحكم العارفي عام ١٩٦٨، فمنذ العام ١٩٦٩ بدأت إذاعة بغداد حملات إعلامية ساخرة من عبد الناصر، للتقليل من هيبته في نظر العراقيين والعرب، علماً أن مصر في أيام حكم عبد الناصر هي التي احتضنت صدام أثناء لجوئه في القاهرة. وقدّمت له المخابرات العامة المصرية المساعدات المالية إضافة لما كان يأخذه من السفارة الأميركية آنذاك.

صدام ومؤتمر بغداد:

وعندما أقدم الرئيس المصري أنور السادات على خطوته بزيارة اسرائيل عام ١٩٧٧، وجد صدام ضالته لتحييد دور مصر وسحب بساط الزعامة من تحتها، فبذل جهوداً كبيرة لعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨ الذي أصدر قراراته، بتحريض من صدام، على مقاطعة مصر وإخراج مقر جامعة الدول العربية منها إلى تونس، وقطع كل أشكال العلاقات السياسية والإقتصادية معها. ولتسهيل هذه العملية كان لابد من استقطاب سوريا واستمالتها، من خلال طرح الرغبة، ليس في تحسين العلاقة الثنائية، بل لتبنّي مشروع وحدوي بين البلدين، وهو المشروع نفسه الذي اختار صدام الوقت المناسب له لانهائه تلك النهاية المأساوية، بذريعة قيام سوريا بالتآمر مع قيادة حزب البعث في العراق للإطاحة بصدام الذي ساق إلى ساحة الإعدام حوالي أربعين من خيرة قادة البعثيين والوزراء، بهذه (التهمة).

واستمرت مصر محاصرة عربياً دون أن توقف عجلتها المتوجهة للسلام مع

اسرائيل، للصلح المنفرد. وعندما نشبت الحرب بين العراق وايران وصفها السادات منذ البداية بأنها حرب خاسرة لامنتصر فيها. ووجهت إذاعة بغداد إحدى موجاتها إلى مصر باسم (صوت مصر العروبة) تهاجم فيها ما أسمته بالإستسلام وتحرض الشارع المصري على التحرك ضد الحكومة.

واستمرت الحال هكذا. وفي يوم متأخر من عام ١٩٨١ أقدم أفراد طاقم طائرة نقل عسكرية من نوع (جامبو بوينغ ٧٤٧) تابعة للقوة الجوية الايرانية على الهروب بطائرتهم إلى مصر، وطلبوا حق اللجوء السياسي فيها بعد أن هبطوا في قاعدة انشاص العسكرية الجوية شرق القاهرة (التي سبق أن زرتها ضمن وفد لطلبة كلية الأركان العراقية في اكتوبر تشرين الأول عام ١٩٧٦). عندما استمعنا إلى الخبر قلنا لابد أن يكون لدى هؤلاء الطيارين معلومات حديثة عن أوضاع القوة الجوية والأوضاع الايرانية، ولابد أن نتحرك للإستفادة من الموقف، بصرف النظر عن الموقف السياسي، على أن ندير المفاتحة بصورة هادئة، فالذي يهمّنا هو الحصول على المعلومات. وقد أبرقت إلى ملحقنا العسكري في الخرطوم، طالباً منه الإتصال بالملحق العسكري المصري هناك ومحاولة الحصول على معلومات عن تقرير التحقيق مع الطيارين الايرانيين.

وقد استغل المصريون هذا الموقف بمرونة عالية وتجاوب سريع. فقد تلقيت جواباً بعد حوالي ثلاثة أيام بأن الجهات المصرية المختصة في القاهرة أجابت الملحق العسكري المصري بأنها على استعداد لاستقبال الملحق العسكري العراقي في القاهرة، لاطلاعه شخصياً على تفاصيل الموضوع. وكانت أبعاد وغايات التجاوب المصري واضحة، إذ أراد المسؤولون المصريون استغلال الحالة لكسر الطوق عن مصر، من مصدر الطوق الأساسي.

واستحصلنا الموافقة على سفر الملحق، الذي عاد بعد بضعة أيام ليخبرنا بأن المخابرات الحربية المصرية استقبلته استقبالاً حافلاً، وزوّدونا بالمعلومات المستحصلة من الطيارين التي لم تتضمن جديداً عما لدينا. لكن الملحق أخبرنا أن المصريين عبروا عن استعدادهم للتعاون في الميدان الإستخباراتي تجاه ايران. وقد عمدنا إلى

إخبار رئاسة الجمهورية بما حصل، مع مقترح فتح قناة استخباراتية مع المخابرات المصرية، فجاء جواب صدام على ذلك بما يلي: «موافق إذا ظهر أن حسني مبارك يتبع خطاً يختلف عن سياسة السادات». وأردت أن أصل إلى تفسير منطقي لهذا التوجه، إذ أن متابعة مثل هذا (التغيير) تتطلّب الإنتظار شهوراً عديدة، وربما عدة سنوات. وقد لايظهر مثل هذا التغير المطلوب، فالحكومة المصرية عازمة على مواصلة ما بدأه السادات، والأمر كله سياسة ولا علاقة ولا حاجة لنا به في مرحلة من مراحل الحرب مع ايران أخذت تزداد تعقيداً وخطورة.

ومع ذلك، فقد توصلنا إلى أن جواب صدام يعني الموافقة، إلا أنه أراد أن يحدد الشرط لتحميلنا المسؤولية في ما بعد، ليبرر موقفه هو، تاريخياً، إلا أن مثل هذا الحذر سرعان ما سيذوب.

واقترحتُ أن نرسل اثنين من ضباط ركن المديرية (لكون الظروف القتالية لاتسمح لي بالمغادرة) في مطلع العام ١٩٨٢. وتقرر إيفاد كل من العقيد الركن صالح محيسن العلي والمقدم الركن حسين علي السامرائي. وقد حصلت الموافقة على أن يذهب الضابطان باسمين غير اسميهما الحقيقيين... وكما توقعت عاد الإثنان في حالة من الإرتياح الشديد، وأخبرانا بأن المصريين أبدوا استعداداً مطلقاً للتعاون الإستخباراتي تجاه ايران، وانهم ألمحوا إلى ضرورة النظر في إيقاف (إذاعة مصر العروبة) الموجهة من بغداد.. ومن هنا بدأت (موجة) عودة العلاقات التدريجية، فقد قمت بعد ذلك بزيارة القاهرة، أنا والعقيد الركن صالح محيسن العلي، واستُقبلنا استقبالاً حاراً في المخابرات الحربية المصرية، وأُسكنا في فندق هليوبولس القاهرة. وقابلنا اللواء أركان حرب محمد لبيب أبو شراب مدير المخابرات، والتقينا مطولاً اللواء أركان حرب عبد الله عمران رئيس فرع المعلومات، وأخذنا منهم ما لديهم من معلومات عن ايران (حصلوا عليها على ما يبدو من الاميركيين) وأعطيناهم بعض المعلومات.

وعندما عدنا إلى بغداد تم رفع تقرير، إلى رئاسة الجمهورية عما حصل. وجاء التعليق عليه: «لقد أعطيتم أكثر مما أخذتم وعليكم الإنتباه مستقبلاً»، إلا أنني لم أُعر

اهتماماً كثيراً لهذا التحذير. فإن ما يمكن أن نعطيه ضمن حدود معينة لا يؤذينا طالما المهم أن نحصل على شيء مضاف لمجهودنا الإستخباراتي،.. وتوالت الزيارات المتبادلة بيننا والمخابرات الحربية المصرية منذ العام ١٩٨٢ حتى انتهاء الحرب. وقد أعطى المسؤولون المصريون موافقة مطلقة لملحقيهم العسكريين في الخارج للتعاون مع ملحقينا، وجرى تبادل ضباط ارتباط بيننا، وأرسلوا إلى بغداد العميد أركان حرب محمد سعيد كاطو، وأُرسل المقدم الركن خالد حسين إلى القاهرة.

وفي مطلع العام ١٩٨٤ ذهبت مع مدير الإستخبارات اللواء الركن محمود شكر شاهين الى القاهرة، وكان اللواء محمد محمود نمر قد أصبح مديراً للمخابرات الحربية بدلاً عن أبو شراب، الذي أصبح محافظاً للعريش، وخلال هذه الزيارة اتفقنا على أن يبيعونا حوالي عشرين جهازاً صغيراً للإتصال بالوكلاء (الجواسيس) مصنّع في مصر على غرار جهاز من صنع إيطالي. وتبلغ قيمة الجهاز الواحد حوالي ألف دولار، ولم يسبق لنا أن استخدمنا مثل هذا الأسلوب في الإتصال بالوكلاء، رغم الحاجة الملحة إليه، وقد سيطر الايرانيون على عدد منه فيما بعد خلال العمل من قبل وكلائنا، كما تم الإتفاق معهم على إرسال عدد من كبار ضباط المخابرات للتدريب في مدرسة الإستخبارات العراقية وإشراك بعض ضباطنا في دورات للإستطلاع العميق. ووفقاً لذلك أرسلوا إلى بغداد اللواء أركان حرب حسن البدويهي والعميد أركان حرب فؤاد، وغيرهما من المدرسين، وبدأوا بإدخال دورات في الإستخبارات التعبوية مفيدة لضباطنا، مع الحاجة لتغيير بعض المصطلحات وفي الوقت الذي استقدم هؤلاء الضباط لغرض التدريس، أراد مدير الإستخبارات اللواء الركن محمود شكر شاهين استخدامهم لأغراض العمل الإستخباراتي، نتيجة شعوره بالنقص من عدم امتلاكه أية خبرة استخباراتية. فهو ضابط مدفعية لم يخدم يوماً واحداً طيلة حياته في الإستخبارات، ومعروفاً بعدم قدراته الفكرية.

وقد برز وقتها بعض التماس بيننا والمصريون، ذلك أن الخبرة التي لدينا في العمل الإستخباراتي لاتتوفر لدى أي طرف آخر. ومن الخطأ الفظيع أن يجري التأثر

بالأداء العسكري الإسرائيلي في تقدير النوايا الإيرانية. فالحاجة تختلف جذرياً في كل شيء كما أن الأمر يتعلّق، هنا، بحرب حساسة شرسة. ولما كنت أنا مدير الشعبة المختصة، فإن انسقت وراء تقديرات أخرى، فلن أتمكن من الحصول على العذر إذا ما أخطأت تلك التقديرات، لأنها مسألة مسؤولية خطيرة، إضافة إلى كونها مسألة وطنية أولاً.

وحصلت في أكثر من مرة مناقشات مفتوحة مع الضباط المصريين كان اللواء محمود يقف فيها إلى جانب الأخوة المصريين فيما أقف في الطرف الآخر غير الموافق على أفكارهم، ليس بسبب عدم كفاءتهم ولكن لأن خلفيتهم في الموضوع ضعيفة جداً، والأمر لايحتمل الأعمال النظرية. وحرصت دائماً على أن أشعرهم بأني في اتخاذي مثل هذا الموقف، لا أقصد تحفظي عليهم، بل لأن الأمر يتعلّق بمسؤولياتي التي لا أوافق على أن يجري التداخل فيها، سواء كان الضابط عراقياً أو مصرياً، بالرغم من أني كنت السبب الرئيسي لعودة العلاقات العراقية - المصرية وأحرص على تطويرها، وعلى أية حال، تطورت العلاقات العسكرية لتمتد إلى تبادل الزيارات بين ضباط صنوف أسلحة القوات المسلحة المختلفة، وجرى ذلك كله في السر، في وقت كانت العلاقات الدبلوماسية العلنية مقطوعة، قبل أن يتطور الأمر إلى عودة قوية للعلاقات العلنية وجدت فيها مصر طريقة لكسر الطوق الذي حرص عليه صدام..

لقد وجدنا في مصر عوناً لنا في الحرب مع ايران، إلا أن صدام ورغم الخسائر المادية الهائلة ومئات الآلاف من الشهداء كان هو المنتصر على مستوى الزعامة، فتحولت الأنظار إليه حتى جاء اجتياح الكويت ليخرج من ساحة الزعامة إلى الهزيمة.

❄ ❄ ❄

بناء الحكم في العراق ومرحلة ما بين الحربين

بعد أن استولى حزب البعث العربي الإشتراكي على الحكم يوم ١٧ يوليو ١٩٦٨، واستكمل ذلك يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٨ بإخراج كل من ابراهيم عبد الرحمن الداوود وعبد الرزاق النايف من العراق، وقُتل الثاني في عملية اغتيال في لندن لمشاركته في التآمر ضد النظام، بدأ البكر وصدام - وهما من مدينة تكريت / قرية العوجة - يُعدّان العدة لتركيز أقدامهما في الحكم تحت اسم وراية الحزب. وجرى إشراك مئات البعثيين من حَمَلة الشهادة المتوسطة في دورات خاصة في كلية الضباط الإحتياط لخمسة أشهر، تخرّجوا بعدها برتبة نائب ضابط تلميذ حربي، وهو ما اصطلح على تسميته (نصف موس) لكون الرتبة عبارة عن قطعة معدنية تساوي نصف شفرة الحلاقة الإعتيادية مكتوب عليها الحروف التالية: [ن.ض.ت.ح]. ووزّعوا على وحدات الجيش للسيطرة عليها، لقلة عدد الضباط الأصليين من البعثيين. وحتى مرور ستة أشهر على (حركة تموز ٦٨) فإن العديد من الوحدات الفعالة لم يكن فيها بعثي واحد. إلا أن هذه الوحدات لم تتحرك لأنها لم تكن تعرف حقيقة صدام وما سيحل بالعراق، وإلا فإن إسقاط الحكومة الجديدة، وقتها، كان مهمّة بسيطة جداً.

وانتشر نواب الضباط الحربيين في الوحدات وأعيد استقطاب البعثيين من تاركي العمل الحزبي، وجرى تخريج دورات جديدة من الكلية العسكرية، وجميعهم من البعثيين حصراً وتميز هؤلاء الضباط خصوصاً منهم خريجوا الدورات الخاصة، من نواب الضباط الحربيين، بالإخلاص إلى الحزب ومقتنعين به قناعة تامة إلى حد

العقيدة، ولا شيء يهمهم سوى استمرار الحزب في الحكم وتقويته (ومن يستذكر منهم تلك الأيام لابد أن يلعنها، لأنها أوصلت صدام إلى الطغيان الأعظم).

وجرى تجميع الضباط البعثيين القدماء، وهم قلّة، في وحدات بغداد في الإستخبارات والإنضباط العسكري ووحدات الحرس الجمهوري واللواء المدرع العاشر. كما تمّت إعادة طلاب الكلية العسكرية من الدورة الحادية والأربعين الذين سبق أن فُصلوا من الكلية إلى الجيش، ومنحهم رتبة ملازم أول، علماً أنهم لم يقضوا في الكلية سوى بضعة أشهر. وجرى توزيع بنادق (كلاشنكوف) ومسدسات (براونك) على العسكريين والمدنيين من البعثيين. وغالباً ما استمر البعثيون في حالة إنذار شبه دائم للحفاظ على الحكم.

▫▫ صدام يثبت إقدامه:

وفي بداية العام ١٩٧٠، وتحديداً في شهر يناير، أُعلن من إذاعة بغداد عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم بتخطيط ومساعدة ايرانية، واستمرت بعدها نشاطات الحزب بتصفية خصومه السياسيين، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى معارضي توجهات صدام، المتستّر عليها من قبل أحمد حسن البكر، فجرى إقصاء الفريق الطيار الركن حردان التكريتي وزير الدفاع عام ١٩٧٠، ثم اغتياله في الكويت، وإقصاء الفريق أول الركن صالح مهدي عماش وزير الداخلية وتعيينه سفيراً في باريس ثم فنلندا، قبل أن يُعطى جرعة سامة أدت إلى توقّف قلبه. وإخراج عدد من كوادر الحزب الأساسيين منذ العام ١٩٧٠.

وفي العام ١٩٧٣ تنبه ناظم كزار، مدير الأمن العام وعضو المكتب العسكري للحزب، إلى مدى الإنحراف في سياسة الدولة ومحاولة صدام الإستحواذ على الحزب، فقرر القيام بحركة إنقلابية لتصفية البكر وصدام، وحدد موعد التنفيذ يوم عودة البكر من زيارة رسمية للمجر. فقام منذ الصباح بدعوة رئيس أركان الجيش الفريق حماد شهاب ووزير الداخلية الفريق سعدون غيدان والعقيد الركن عدنان شريف التكريتي، عضو المكتب العسكري للحزب، للحضور إلى مديرية الأمن

العامة لزيارة مركز فني تابع للأمن. ومن هناك اقتيدوا إلى أطراف بغداد حيث جُرّدوا من أسلحتهم وأدخلوا في سرداب (قبو) تحت الأرض، وعاد گزار إلى مقره في مديرية الأمن العامة لمتابعة اتصالاته وإشرافه على عملية اغتيال أحمد حسن البكر وصدام في مطار بغداد الدولي، فور وصول البكر. وقد تم نشر المسلحين المقرر قيامهم بتنفيذ المهمة.. لكن، ولسوء الحظ، تأخر وصول الطائرة مما أتاح الفرصة لصدام للإستفسار عن أسباب تغيب كل من رئيس أركان الجيش ووزير الداخلية. ولتوفر الشكوك لديه تم استدعاء عدد إضافي من عناصر المخابرات إلى المطار، واضطرب الاشخاص المكلفون بالإغتيال من جراء ذلك، وتركوا المطار، ليتضح أن نقطة الخلل في هذه الخطة القاتلة والدقيقة كانت ضرورة توضيح الإجراءات المطلوب اتخاذها في حالة تأخر وصول الطائرة.

ونتيجة انسحاب قوة الإغتيال من المطار، شعر ناظم گزار بالفشل وقام باصطحاب المرتهنين لديه والتوجه إلى منطقة مخفر مديفر، قرب الحدود الايرانية في المنطقة الشرقية، مع مجموعة من مرافقيه، وهناك جرت مطاردته بطائرات الهليكوبتر ووحدات من قوات حماية بغداد، وقام قبل القبض عليه بإطلاق النار على الفريق حماد شهاب الذي مات متأثراً بجراحة وجرح الفريق سعدون غيدان، وقد أعدم ناظم گزار في اليوم الثاني من حركته منتصف يوليو ١٩٧٣، وأُعدم معه محمد فاضل عضو القيادة القطرية ومسؤول المكتب العسكري وعدد من ضباط ومفوضي الأمن العام، واعتقل عبد الخالق السامرائي بتهمة التواطؤ مع ناظم گزار، وبقي في سجن إنفرادي حتى يوليو ١٩٧٩ حيث أعدم لتهمة أخرى.

وبعد حادثة ناظم گزار عام ١٩٧٣ ازدادت حدة المجابهة السرية مع قادة الحزب والكوادر المتقدمة فيه مع تراجع المجابهة مع القوى الناصرية، التي تلقت ضربات لاتُحسد عليها، وتوجّه صدام لتوسيع المخابرات العامة والتعويل عليها والتركيز على أبناء عمومته وأقاربه، الذين كان حتفهم ينتظرهم هم الآخرون.

وازداد النظام قوة بصورة ملفتة للنظر إثر الزيادة الكبيرة لأسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، فالسوريون والمصريون دفعوا دماءً وأموالاً واكتسبت الدول النفطية

أموالاً طائلة، وعندما كان الخليج يقدم مساعدات لسوريا ومصر، أوغل صدام في كيل التهم لقيادتي البلدين وفق المصطلحات الصدامية المبتذلة، التي لم يبق أحد من مشارق الأرض ومغاربها إلا وتناثرت عليه.

كما أن (اتفاق الجزائر) بين العراق وايران في ١٩٧٥/٣/٦ أدى إلى انهيار الحركة الكردية المسلحة وتوقف العمليات المسلحة، قبل عودة النشاط المسلح للإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة السيد الطالباني، الذي شاركت فيه ثلاث مجموعات من القوى الكردية في محافظتي السليمانية وأربيل.

واستمرت قوة النظام في التصاعد من خلال السياسة الإستبدادية وتوافر الأموال واغتيال المعارضين السياسيين، وجلّهم من البعثيين، إلى أن شعر صدام بأن الأوان قد آن لاستلام الحكم رسمياً وإقصاء أحمد حسن البكر الذي أرغمه بمسرحية سخيفة على التنازل عن الموقع الأول في الدولة، ونتيجة معارضة مجموعة من قادة الحزب والكوادر المتقدمة، تم تنفيذ حكم الإعدام بحوالي أربعين منهم بتهمة التآمر بالاتفاق مع سوريا.

◘◘ مسلسل التنكيل والإعدامات :

وكان من بين الذين أُعدموا، كل من :

محمد محجوب، عضو القيادة القطرية.

محمد عايش، عضو القيادة القطرية.

غانم عبد الجليل، عضو القيادة القطرية.

محيي عبد الحسين، عضو القيادة القطرية.

عدنان الحمداني، وزير التخطيط وسكرتيره لفترة طويلة.

خالد عبد عثمان الكبيسي، عضو قيادة فرع وسكرتيره في لجنة شؤون الشمال.

اللواء الركن وليد محمود سيرت، قائد الفيلق الأول وعضو المكتب العسكري للحزب.

ويا للبشاعة في عدم الحياء، فقد تم إعدام عبد الخالق السامرائي عضو القيادة

القومية للحزب الذي كان معتقلاً منذ العام ١٩٧٣ بشكل انفرادي، لا لسبب سوى مناشدة ابن عم صدام (علي حسن المجيد)، الذي قال له من على شاشة التلفزيون ان المؤامرات ستبقى مستمرة طالما عبد الخالق على قيد الحياة، فأمسك صدام بشاربه متعهداً بإعدامه.

كما تم اعتقال مجموعة أخرى من قادة وكوادر البعثيين والحكم عليهم بالسجن لفترات تتروح بين ٧ - ١٥ عاماً لاقوا خلالها شتى أشكال التعذيب شبه اليومي، فقد كانوا يساقون عُراة كما ولدتهم أمهاتهم للرقص، ثم مجابهة هجوم بالعصي وضرب مبرح، وفي ذات مرة طلب مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي، عضو القيادة القطرية للحزب ووزير خارجية سابق، عرضه على الطبيب، الذي عاينه وأعطاه دواء طلب منه أن يتناول حبة واحدة ليتحسن وضعه، وبعد أن تجرّع الحديثي الحبة بنصف ساعة فارق الحياة، وطلب السجانون من أخ الحديثي السجين هو الآخر، الغناء والرقص على رأس أخيه الميت وحوله.

أما العقيد الركن حامد الدليمي فقد تم شدّه إلى سلم معلّق وجرى إشعال النار في خشب وضع تحت قدميه وأخذ يصيح من شدة الألم والحروق حتى أصيب بالجنون وذهب إلى مثواه الأخير بعد بضعة أيام.

.. إذن، بمثل هذه الطرق يحكم الطاغية صدام، فماذا سيقول للشعب العراقي الجريح؟ وماذا يجب أن يُقال لكل أولئك الذين يريدون التخفيف عن صدام مهما كانت أعذارهم ومبرراتهم؟ أليس من الإنصاف أن يقفوا مع الشعب؟

.. اللهم فاشهدا.

أما خلال فترة الحرب مع ايران فقد اقتصرت النشاطات السياسية على التيارات الدينية كحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وتولت مديرية الأمن العامة (وشعبة متابعة النشاط الرجعي) في الأمن العسكري متابعة المنتسبين لهذين الحزبين، وإعدام عدة آلاف منهم ودفنهم في مقابر جماعية قرب بحيرة الثرثار، وقد أُلحقت بحزب الدعوة ضربة مفزعة مدمرة من جراء ذلك.

محاولة اغتيال صدام:

وفي العام ١٩٨٢ تعرض صدام لمحاولة اغتيال جريئة عندما أُطلقت النار على موكبه داخل مدينة الدجيل الواقعة منتصف الطريق بين بغداد وسامراء في الكيلومتر (٦٠) فاستقدم، قوات محمولة جواً وعناصر من المخابرات قاموا بإبادة المئات من الرجال والنساء والأطفال، وتهجير العديد منهم وجرت تسوية آلاف الدونمات من بساتين الفاكهة بالأرض انتقاماً لما كاد يحصل لهذا المجرم السفاح.

.. إذن هكذا يستمر صدام في الحكم،

اللم فاشهد!.

وعقب انتهاء الحرب مع ايران بحوالي اسبوعين، تم اعتقال ١١٠ أشخاص من كبار الضباط وقدامى البعثيين والعديد من شباب سامراء في سجن الإستخبارات بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم من خلال اغتيال صدام، وكنت آنذاك معاوناً لمدير الإستخبارات العسكرية العامة، وتولى التحقيق الفريق حسين كامل (وزير الصناعة آنذاك) والفريق صابر الدوري (مدير الإستخبارات آنذاك) والفريق الركن طه الأحبابي (مدير الأمن العام حالياً)، ومجموعة كبيرة من محققي المخابرات والأمن الخاص والأمن العام والإستخبارات، وشعرت بفتور حاد في العلاقة بيني وبين مدير الإستخبارات، بعد أن كنا في يوم من الأيام بل ولسنين عديدة صديقين حميمين، إضافة إلى المرحوم العميد الركن علي الحياني قائد الفرقة الآلية الخامسة.

لم تمض إلا أيام معدودات وإذا بالفريق صابر يجابهني بأن اثنين من المتآمرين اعترفوا بأني معهم، حيث أعددت خطة الإنقلاب وأرسلتها إلى أحد قادة البعثيين القدماء، وقال: «لكن طه الاحبابي وقف إلى جانبك وتعهّد بعدم صدق الإدعاء»، وأضاف: «وبعد التحقيق المفصّل ظهر بأن الاثنين وهما العميد فكرت - ورشيد اسماعيل اتفقا في إحدى غرف السجن أن يقولا ذلك لاحراجنا باعتبارك صاحب موقف واضح من الوطنية وعلاقتنا بك طيبة إضافة إلى أنهما أرادا الإنتقام منك، لعدم التوسط لهما». ولسوء الصدف تعطّل جهاز التسجيل الذي زرع في غرفتهما.

وفي كل يوم كنت أعود فيه من القيادة منتصف الليل كنت أشاهد العديد من سيارات المحققين تقف على باب السجن، فأزداد قلقاً، وفي أحد الأيام، اتصل بي الفريق حسين كامل قائلاً: «أخوي اعترف عدد من أقربائك السوامرة بأنك معهم في المؤامرة ونحن لم نصدق ذلك ولا تدير بالك لذلك وأنا موجود»، فشكرته، وهذا كان أحد الأسباب التي دفعتني للتجاوب مع الفترة الأولى لخروجه من العراق معارضاً لصدام في أغسطس ١٩٩٥.

لقد قضى هؤلاء الأبرياء أكثر من سنتين في السجن الإنفرادي وأطلق سراحهم بعد دخول الكويت وبعد أن لقوا شتى صنوف التعذيب، بما في ذلك إعطاؤهم ابر تخدير ناقصة لإجبارهم على الهذيان، ولم يعرف ذووهم مصيرهم حتى إطلاق سراحهم، وفي النتيجة، أعدم ثلاثة منهم، وكانت التهم الموجهة إليّ أن من المقرر تعييني وزيراً للأمن القومي وهي وزارة غير موجودة في الوزارات العراقية حتى الآن.

◘◘ النقمة الشعبية تنفجر هنا وهناك:

ولم يتوقف (النشامى) أبناء العراق عن تصديهم لصدام، ففي يناير ١٩٩٠ تم اعتقال نخبة من شباب الجبور بتهمة التآمر لاغتيال صدام في استعراض الجيش يوم ٦ يناير ١٩٩٠ والحكم عليهم بالإعدام، وفي شهر يناير ١٩٩٠ تم إعدام عشرين ضابط من خيرة ضباط ركن الجيش العراقي بتهمة الإنتماء إلى حزب اسمه (الوارثون)، يسعى للإطاحة بصدام، بينهم معاون مدير استخبارات سابق وملحق عسكري ومجموعة من أصدقائي. وعندما نرجع إلى الخلف نجد أن صدام قام بسلسلة من الإغتيالات السياسية والإعدامات داخل العراق شملت الشخصيات القيادية التالية:

- عبد الكريم الشيخلي، عضو القيادة القومية للحزب - سني.
- فليّح حسن الجاسم، عضو القيادة القطرية للحزب - سني.
- الفريق الركن ثابت سلطان التكريتي - سني.
- الفريق راجي التكريتي - سني.

- اللواء فاضل براك التكريتي مدير المخابرات العامة - سني.
- الفريق عمر الهزاع التكريتي، وقد تم قطع لسانه قبل إعدامه وأُعدام ولداه الإثنان - سني.
- الفريق الطيار الركن سالم سلطان البصو - سني.
- اللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر - سني.
- اللواء بشير الطالب - سني.
- السيد محمد تقي الخوئي - شيعي.
- السيد ابراهيم تقي الخوئي - شيعي.
- السيد محمد باقر الصدر - شيعي.
- السيد عبد العزيز البدري، وهو أول الشهداء عام ١٩٦٩ - سني، إضافة لى من سبق الإشارة إليهم، وهم:
- عبد الخالق السامرائي، عضو القيادة القومية للحزب - سني.
- محمد عايش عضو القيادة القطرية - سني.
- محمد فاضل، عضو القيادة القطرية - سني.
- غانم عبد الجليل، عضو القيادة القطرية - شيعي.
- محيي عبد الحسين عضو القيادة القطرية - شيعي.
- عدنان الحمداني، وزير التخطيط.
- اللواء الركن وليد محمود سيرت - سني.
- ناظم كزار مدير الأمن العام - شيعي.
- الفريق الركن حميد التكريتي، وبرر الحادث بمحاولة انتحار لاتهامه بالتآمر - سني.
- الفريق أول الركن صالح مهدي عماش، وزير الدفاع - سني.
- الفريق الطيار الركن حردان التكريتي، وزير دفاع - سني.
- مرتضى الحديثي، وزير خارجية وعضو قيادة قطرية - سني.
- السيد مهدي الحكيم - شيعي.

- محمد محجوب عضو القيادة القطرية للحزب - سني.

- وأخيراً وليس آخراً عبد الله فاضل السامرائي عضو مجلس قيادة الثورة وعضو قيادة قطرية ووزير أوقاف سابق، اغتاله النظام يوم ١٩٩٧/١/١١ بـ(٢١) إطلاقة كلاشنكوف.

■■ كيف وسع صدام دائرة قمعه؟

ويلاحظ مما تقدم أن إجراءات صدام التعسفية استهدفت القيادات من السنّة، أكثر من الشيعة، ويعود ذلك إلى أن التهديد الأساسي الموجه لزعامة صدام يأتي من القادة السنّة، وان غالبية القيادات الشيعية ذات توجه ديني وقد غادرت العراق منذ مدة ليست بقصيرة، نتيجة للطغيان.

إن صدام يوزّع إرهابه واستبداده على الشعب تبعاً لتطور الظروف بصرف النظر عن مذاهبهم وانتماءاتهم ففي المرحلة الأولى استند على الحزب؛ فتجد نائب الضابط الحزبي من الجنوب أكثر حماساً في الدفاع عن سلطة الحزب من قرينه ابن الوسط، إلا أن هذا الإعتماد أخذ بالتحوّل التدريجي عندما دخلت قيادات الحزب في صراع خفي مع صدام توّجته حركتا ناظم كزار عام ١٩٧٣ ومحمد عايش عام ١٩٧٩، وقد اكتسبتا هذا الإسم واقعاً، فأخذ التركيز على جهاز المخابرات ثم المخابرات والأمن ثم المخابرات والأمن الخاص والإستخبارات، أحياناً في الشطر المتعلق بالأمن العسكري، عندما يكون جزء منها، إذ أنه غالباً ما فصل عن الإستخبارات قبل أن يُعاد إليها في بدايات العام ١٩٩٦م.

وحاول صدام استمالة السنّة للدفاع عن السلطة واعتمد من السنّة على أبناء تكريت، أولا، ثم الجبور والعبيد والعزة، وفي نطاق أضيق على الأنبار والموصل. أما سامراء فكان قليل الثقة بأبنائها لأن العديد منهم شاركوا في التآمر عليه وعارضوا سياسته، ومن بينهم قادة بارزون في المعارضة في الخارج. كما أنه يعتبر سامراء العدو اللدود لسيطرة تكريت وقرية العوجة على الحكم. وهو لم يتوصل إلى ذلك بجهد كبير من التقييم. فهذه حقيقة واضحة منذ العام ١٩٦٣ على الأقل. أما

الذين وصلوا منهم إلى مناصب مهمة وحساسة في الدولة، فأمرهم يعود إلى قدراتهم التي أجبرت صدام أن يتراجع أمامها، إلا أنه لم يلبث أن اتخذ قراراً سريعاً بإقصائهم. وروى لي أحد الأشخاص قريباً من حسين كامل في فترة تواجده في عمان، أن حسين كامل عندما أصبح في المعارضة قال له: «قدرنا - يقصد أبناء العوجة - أن نحكم العراق... لا نستطيع أن نثق باللواء وفيق السامرائي، لأننا نحن الذين رفعناه إلى رتبة لواء وعيناه مديراً للإستخبارات وتآمر وهو في المنصب علينا، وخرج إلى المعارضة ولم يسكت كالآخرين، بل حرّض على خبطة وصلت إلى عمل قتالي في مارس - اذار ١٩٩٥»، انتهى كلام حسين كامل، أما أخوه صدام كامل، فيقول: «كادت عمليات آذار تطيح بالنظام لو استمرت»، كما اعترف حسين كامل بأن عمليات آذار واحدة من خطرين رئيسيين تعرض لهما النظام بعد انتهاء الإنتفاضة ١٩٩١م.

انهم ينزعجون من سامراء لأنها مركز قوة حزب البعث في فترة ما، وإنهم يرون أنها مصدر تحريض عليهم (وهم بذلك يفكرون صحيحاً) ويعتقدون أنها من حلقات الربط المهمة مع الكرد والشيعة.. إذن فحرب صدام مع السنّة حرب على العناصر القيادية كي لايتهدد كيانه. وهو لم يلجأ لتوسيع تعسفه ضد القاعدة العريضة وهم الآن أكثر عداء لصدام من أي طرف آخر، أو لايقلّون عن الأطراف الأخرى في أضعف تقدير، إلا أن لهم ملاحظاتهم ورؤيتهم في كيفية العمل، والتوسع في التعسف على الوسط يخلق وضعاً خطيراً للنظام.

◘◘ ديمغرافية العراق:

أما حربه على الأكراد، فكانت حرب إبادة واضحة. إن ما حصل من عمليات إعدام في الجنوب، نتج عن وجود تنظيمات سياسية هناك في سنوات الحرب مع ايران بصورة خاصة. وما حصل في مارس ١٩٩١ من الممكن أن يحصل في الوسط لو تحرك الشعب ضد السلطة آنذاك.

إن التقسيم السكاني في العراق وفق الإحصائيات الرسمية التي اطلعت عليها

في العام ١٩٩٠ يشمل حوالي ٢٠٪ من الأكراد، غالبيتهم العظمى من السنّة، ٢٥٪ من العرب السنّة، ٤٨٪ من العرب الشيعة، و ٧٪ من التركمان غالبيتهم من السنة، والمسيحيين.

ولا نذكر هذه الأرقام لاعتبارات طائفية. فنحن أبعد ما نكون عنها، بل نستهدف وضع فهم مشترك لبعض الأسباب الجوهرية لاستمرار صدام في السلطة، فعندما يتمكن صدام من استمالة العرب السنّة للوقوف الى جانبه، وإشعارهم بأن سقوطه سيؤدي إلى استيلاء التيار الشيعي المتشدد على الحكم، وتحميلهم مسؤولية كل ما قام به النظام (ذي المسحة السنية الزائفة) فانهم، عندئذ، ربما يشعرون بأن استبداداً معروفاً أفضل من موقف مجهول، وهذا يعتبر واحد من عوامل استمرار صدام في الحكم. وتوزيع قدرات السلطة على خمسة ملايين شخص يمكنهم من حكم العراق. والأخوة قادة الكرد يدركون هذه الحقيقة عين الإدراك، وعلينا نحن عرب العراق استيعابها تماماً أيضاً.

◘◘ فراغ الحلقة الوسطى:

عانت المعارضة العراقية في الخارج من شبه فراغ في الحلقة الوسطى، ولم تساعد الدول العربية، ذات المصلحة الحقيقية في التغيير ولا غيرها من الدول، في تقوية نسيج هذه الحلقة.

لعل هناك من يقول: انكم تركزون دائماً على وجود ثلاث حلقات؛ الأولى كردية في الشمال ولها قدرات ذاتية، وتتلقى بعض أطرافها المساعدات الخارجية. الثانية تيار في الجنوب، يحظى بدعم كبير من ايران وعدد من الدول العربية كما لديه موارد من تطبيق (الخمس). والحلقة المركزية الثالثة في الوسط، وإنكم بهذا تعملون على تكريس التقسيم الديمغرافي السكاني في العراق.

أما ردودنا على هذا التصور المشروع فكانت واضحة، وهي أن التقسيم الديمغرافي موجود أصلاً، (وعندما تضع النعامة رأسها في الرمال فانها تمتنع عن رؤية ما يدور حولها فقط)، وعلينا أن لا نجعل هذا الواقع الديمغرافي يتحوّل إلى

هواجس سياسية فعلية، فمع غياب العدل المتوازن في العراق سيحصل ذلك لامحال.

ومع وجود حلقة في الشمال (أخذت بعداً دولياً) وأخرى في الجنوب، لها خط إمدادها الواضح، فسيترتب على الفراغ في الوسط انحياز هذه المنطقة إلى صدام أو الرضوخ المتواصل له، وهذا خطر مدمّر للعراق لا يمكن السكوت عنه، وأما ضياع هذه المنطقة الحساسة فيشكل فاصلاً أو فراغاً تتعاكس فيه التيارات، وبذلك تنمو الرغبة في التقسيم.

أما الخيار الصحيح، فهو تقوية نسيج الحلقة المركزية لتكون نقطة تفاعل وربط وشد وجذب وتعاون.

ولا نريد أن تكون هذه الحلقة ذات طابع طائفي آخر، فبالرغم من أنها ستجمع الغالبية العظمى من الوسط بما فيه الموصل وكركوك إلا أنها ستعمل بعيداً عن الروح الطائفية جنباً إلى جنب، وفي بوتقة واحدة مع كل الوطنيين في كل العراق ولتمثل قاعدة تنسيق وتعاون مع الحلقة الكردية، ومع التيارات الدينية.

◘◘ هدايا صدام.. واعداماته؟

وفي الفترة الواقعة بين الحربين (الحرب العراقية الايرانية، وحرب الكويت) استخدم صدام وسائل الترغيب والترهيب. فمن وسائل الإغراء والترغيب إهداء سيارات خاصة إلى الوزراء وأعضاء القيادة القطرية للحزب وأعضاء قيادات الفروع الحزبية، وأعضاء المكتب العسكري والمحافظين وقادة الفيالق والفرق وأعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومدراء الصنوف، والقادة البارزين في القوة الجوية والدفاع الجوي وطيران الجيش، ومدراء أجهزة الأمن والإستخبارات والمخابرات والضباط المهمين فيها، كما يغدق عليهم العطاءات المالية والأراضي الزراعية والسكنية، وتصرف لهم مكافآت مالية في المناسبات الوطنية إحدى عشرة مرة سنوياً. كما تقدم للقادة والمسؤولين هدايا مالية عند مقابلتهم لصدام. ولا يشمل ذلك بالطبع المراجعات المتكررة للقادة في بغداد، وغالباً ما يقدم صدام هدايا بسيطة إلى رؤساء

العشائر والوجهاء في المحافظات إلا أن هذه القدرة أصيبت بشلل كبير نتيجة العقوبات الإقتصادية المفروضة منذ اغسطس ١٩٩٠.

وفي مجال الإرهاب، فقد أصدر صدام سلسلة من أبشع وأقسى القوانين الوحشية في العالم، ومن بين تلك القوانين، الحكم بالإعدام على كل من يتهجم بالكلام على صدام (أي كل من يسب أو يشتم أو ينتقد صدام وعائلته لأن شتم عدي يعني شتم أبيه) ولم يكتف بهذا النطاق، بل يحكم بنفس العقوبة، أي الإعدام، على كل من سمع شخصاً يرتكب هذا الفعل ولم يخبر الأجهزة الأمنية أو الحزب به!

إن العراق هو الدولة الوحيدة التي تقوم أجهزتها الأمنية باغتيال قادة مهمين في الدولة بأمر صدام، وعلى مرأى من الناس، وقد حصل هذا للمئات من المهمين، الذين أشرنا إلى بعضهم.. فعبد الكريم الشيخلي عضو القيادة القومية ووزير الخارجية قتل في بغداد على يد اثنين من عناصر المخابرات يستقلان دراجة نارية، وكذلك الحال في اغتيال فليح حسن الجاسم، وتم قتل مدير الإستخبارات الجوية الأسبق، وهو من البعثيين القدماء وعضو قيادة فرع في الحزب، في وسط بغداد أيضا، فأثناء خروجه من أحد النوادي الليلية وجد أن أحد إطارات سيارته قد أُخلي من الهواء، وعندما هم بفحصه لتبديله بالإطار الإحتياطي، أُطلقت النار عليه وأُردي قتيلاً.

أما عملية اختطاف المسؤولين والشخصيات المهمة من الشوارع فتعتبر (مسألة طبيعية) في أعراف صدام فغالباً ما يصادف عدم عودة أب العائلة إلى بيته، وبعد أن تعجز العائلة في العثور عليه وهي لاتتلقى أية إجابة من الأجهزة الأمنية، تسلم أمرها إلى الله تعالى.. وبعد فترة سنة أو سنتين تأتي مجموعة من الأجهزة الأمنية تبلغ العائلة أن الأب خائناً أو مجرماً أو عميلاً أو متآمراً، وتم تنفيذ حكم الإعدام فيه.. وتُطالب العائلة بقيمة الإطلاقات (الرصاصات) التي أُعدم بها وبأجور حفر القبر والدفن، وتطلب من ذويه عدم إجراء مراسيم العزاء كمجالس الفاتحة وغيرها.. وبالطبع تمنع الدلالة الى القبر الذي دفن فيه.

حصل مثل هذا الأمر عشرات المرات، ومن الذين حصل معهم ذلك العميد بديوي السامرائي عضو المكتب العسكري للحزب، وهو أعلى جهة حزبية داخل الجيش.

إن مثل العائلة المنكوبة ربما تستطيع استئناف حياتها برغم الأحزان، إلا أن آلاف العراقيين من غير القادة أُخذوا على هذه الطريقة ودفنوا في مقابر جماعية ولم يرد إلى سمع ذويهم شيء حتى الآن.

(هلا بجيتك..) لصدام فقط:

كان اللواء فاضل البراك التكريتي، وهو من عشيرة البيجات (أقرباء صدام) محسوباً على أحمد حسن البكر، لأنه عمل مرافقاً له قبل تعيينه معاوناً للملحق العسكري في موسكو، ثم أُعيد إلى العراق وعُيّن مديراً للأمن العام، وتولى أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات مهمة تصفية حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وبعد ذلك نُقل إلى جهاز المخابرات، بعد إقصاء الفريق الركن هشام صباح الفخري الذي خلف برزان أخ صدام أوائل عام ١٩٨٣، لأنه شخص طموح من أهالي الموصل وذهب إلى ملعب الموصل لحضور احدى سباقات كرة القدم واستقبله جموع الناس رافعين سيارته مرددين هتاف «هلا بيك هلا وبجيتك هلا - أي مجيئك» وهو هتاف من غير المسموح ترديده لغير صدام وعندما وصله الأمر أحس بالخطورة فأقصاه.

وعندما عمل فاضل براك مديراً للمخابرات، كان يحمل حقداً على النظام، لأنه وأسوة بالعقيد الركن عدنان شريف التكريتي - عضو المكتب العسكري وابن أخ حماد شهاب رئيس أركان الجيش - يعتقدان أنهما الأحق حزبياً ونضالياً وعسكرياً بوزارة الدفاع من عدنان خير الله، وهما على صواب في ذلك فعلاً، لأن عدنان عُيّن وزيراً للدفاع لأنه ابن خال صدام وشقيق زوجته وزوج ابنة أحمد حسن البكر فقط رغم عدم كفائته.

والمعروف عن فاضل براك جدّيته وكفاءته في العمل، فنشبت خلافات بينه وبين

معاونه فاضل صلفيج العزاوي ابن خالة صدام، الذي دخل السجن هو الآخر في ابريل نيسان الماضي ١٩٩٦، لتراجع التزامه، وفي العام ١٩٨٩ تم تشكيل هيئة تحقيقية برئاسة عزة الدوري (نائب صدام) وحسين كامل (صهر صدام) والفريق الركن صابر الدوري، نُقل على أثرها فاضل براك إلى منصب مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي ثم أُعتقل بعدها بتهمة التجسس لصالح اسرائيل - كما يقولون - مرة، واخرى لصالح المانيا الشرقية، وقد حضر صدام مجلساً في العوجة جمع فيه أقاربه، واقتيد فاضل براك إلى جانب من المجلس - منهار القوى متهالك البنية نتيجة السجن والتعذيب - وقال لهم صدام: ما جزاء الذي يخون كهذا غير الإعدام؟ ولم يكن فاضل في وضع يساعده حتى على النطق.. واقتيد خارج المكان ليعدم!.. بريئاً من التهمة السخيفة.

في منتصف عام ١٩٨٩ تم القبض على شخص يدعى صباح الخياط، وهو عراقي كان مقيماً في ألمانيا الغربية، وكان يتردد على ملحقيتنا العسكرية في بون، وذات مرة تبرّع للملحقية بمبلغ مائة ألف مارك ألماني غربي، في وقت لم تكن الملحقية بحاجة إلى المال (وقد سرق الملحق المبلغ وهو من عشيرة صدام أيضاً).. وظهر لاحقاً أن صباح الخياط الذي تربطه علاقة قديمة مع فاضل براك يعمل في التجسس ضد العراق، ولم يثبت إطلاقاً وجود أية علاقة له من هذا القبيل مع البراك، ولم يحصل منه على تسهيلات للعمل أو على أية معلومات بل إن لقاءاته به نادرة جداً.

إن صدام غالباً ما يحاول إيجاد الأعذار والأسباب لتصفية معارضيه، وألح أشقاء فاضل البراك عليه قبل أن يُعتقل، للهرب خارج العراق لأنه سيُقتل لا محالة، إلا أنه تباطئ في ذلك فسبقه صدام.

لقد دأب صدام، طيلة حكمه على تعميم الإجرام وإشاعة الإرهاب وتوريط الآخرين، فكثيراً ما يعدم البعثيين بأيدي البعثيين أمام جمع من البعثيين، لإشاعة الخوف والإرهاب، من جانب، وتوريط هؤلاء المنفّذين من جانب آخر، لأنهم إن لم ينفّذوا الأمر فسينفذه غيرهم بهم وبالذين يُراد إعدامهم سوياً!

ويؤكد صدام على شمول ضباط الأجهزة الأمنية والإستخباراتية بتنفيذ هذه الإعدامات، فقد روى لي ضابط ركن في الإستخبارات أنه استدعي في العام ١٩٨٣، من قبل ضابط أمن المديرية، الذي طلب منه الذهاب مع مجموعة من الضباط برفقته إلى مديرية الأمن العامة، ومن هناك تحركوا سوية إلى منطقة صحراوية قرب بحيرة الثرثار، وبعد أن ترجّلوا من السيارة شاهدوا حفرة كبيرة تمت تهيئتها بواسطة أحد الشفلات (وحدة حفر هندسية) ووزعت على الضباط بنادق كلاشنكوف، وبعد دقائق وصلت سيارة باص سعة أربعين شخصاً، أُنزل منها عدد من الأشخاص، وهم معصوبو العيون وأيديهم مكبّلة، إلى الخلف، واقتاد الحرّاس هؤلاء المعتقلين من العسكريين إلى أسفل الحفرة، وهم لا يعلمون ماذا سيحل بهم، وبعد أن ترك الحراس الحفرة، باشر الضباط بإطلاق النار على المعتقلين من الأعلى وإبادتهم، وبعد ذلك تم ردم الحفرة بالتراب من قبل (الشفل)، وقد سألت الضابط: ماذا كان شعورك؟ فقال: «ليس هناك من حل سوى أن أنفذ مُرغماً، إلا أنني ناشدت ربي أني بريء مما يفعلون».

... وهكذا يُدفن شباب العراق بل هكذا يُبادون.. اللهم فاشهد.

وفي ذات مرة من العام ١٩٨١ استدعاني مدير الإستخبارات إلى غرفة القيادة الرئيسية، قائلا: يا وفيق، إن أمن المديرية يشكون من أنك الوحيد بين ضباط الإستخبارات الذي لم يذهب للمشاركة في الإعدامات، قلت له: وهل هذه مهمّتي؟.. وكنت مطمئناً إليه ولإشمئزازه من هذه المواقف، قال: إنها توجيهات الرئيس فأذهب صورياً، خصوصاً وأن الضباط المطلوب حضورهم هذه المرة أكثر من المطلوب إعدامهم، فذهبت، وكان عدد الذين يُراد إعدامهم خمسة أشخاص من العسكريين المعادين لصدام، وعدد الضباط الحاضرين أكثر من خمسة، فقال لي ضابط الأمن: سيدي أنت شاهد الحال فقط، كي لا يُقال انك لم تذهب، وبقيت متفرجاً هذه المرة على ضابط من الأمن العام يحمل مسدساً مزوداً بجهاز كاتم الصوت يعطيه تباعاً للضباط المنفذين، ليطلق كل منهم إطلاقة واحدة على رأس واحد من المطلوب إعدامهم.. وهكذا أردي خمسة قتلى، وتجدر الإشارة إلى أن

أحد الضباط الذين أطلقوا النار أُعدم هو الآخر بعد أربع سنوات وقد سمعت في تلك الواقعة أحد الذين يجري إعدامهم يقول: «والله العظيم لا أعرف شيئاً»، لكن من يسمع.

أما الوضع بالنسبة للأكراد، فكان أكثر قساوة، فقد خوّل المجرم علي حسن المجيد، ابن عم صدام بصلاحيات رئيس الجمهورية في المنطقة الشمالية، ووضعت الأجهزة الأمنية والإستخباراتية في المنطقة الشمالية (كركوك - الموصل - السليمانية) تحت إمرته عندما كان مسؤولاً لمكتب تنظيم الشمال قبل أن يصبح وزيراً للدفاع.. وجرى تحديد منطقة تبعد عشرات الكيلومترات عن الحدود مع كل من تركيا وايران كمنطقة حزام أمني يمنع التواجد فيها، ويضطر المزارعون للدخول إلى تلك المنطقة خفية بين الحين والآخر لمراجعة بعض مخلّفات حياتهم من المزارع والمواد، وفور القبض عليهم يجري إعدامهم من دون الرجوع لأحد، إذ يكتفي ضابط الأمن بأن يخبر علي حسن المجيد بما يلي: «الرفيق المناضل الأستاذ علي حسن المجيد المحترم، تم القبض على عشرة أشخاص في منطقة الحزام وتمت تصفيتهم»، ويعلّق (المجيد) على أصل الأخبار بجملة «بارك الله في الرجال»!

ونتيجة العمليات التي جرت في العام ١٩٨٨ فُقد حوالي مائة وثمانين ألف شخص كردي، ولا أثر لهم حتى الآن، فقد أُبيدوا بموجب توجيهات صدام وعلي حسن المجيد.

وإذا أردنا أن نواصل الحديث عن الجرائم والإعتقالات والإرهاب فسوف نشعر أكثر بالأسى، ولذلك سنكتفي بهذا القدر حالياً.

لقد شدد صدام قبضته على الحكم من خلال الإرهاب، واتخاذ المزيد من إجراءات الأمن الصارم لحكمه، وعلى سبيل المثال، فإن كافة الوزراء وكبار المسؤولين في بغداد لايحق لهم اختيار أفراد حمايتهم وإنما يجري انتداب هؤلاء من قبل الأمن الخاص، الذي يرأسه قصي بن صدام، وبذلك يمكن مراقبة واعتقال كافة الوزراء بإشارة لاسلكية واحدة من قصي..

الوضع العسكري والتسليحي

بعد أن وضعت الحرب مع ايران أوزارها كان من الطبيعي، والمنطقي، أن تتخذ القيادة العراقية قراراً بالمباشرة في خفض حجم القوات المسلحة، ليس فقط للتخفيف عن كاهل الشعب الذي وصل عدد مجنّديه، بمن فيهم قواطع الجيش الشعبي إلى أكثر من مليون وثلاثمائة ألف شخص (نسبة قليلة منهم من الجيش الشعبي فيما كان تعداد الجيش يفوق المليون جندي) وليس لإعادة ترتيب وتنظيم الوضع الإقتصادي للبلد فقط بل لتهدئة مخاوف الآخرين المشروعة سواء أشقاؤنا في الخليج أو بالنسبة للمصالح الغربية في الخليج.

وبالرغم من أن اجراءات لهيكلة بعض القوات غير المهمة قد أخذ بها، فإن هذه الهيكلة اقتصرت على إلغاء بعض الوحدات والتشكيلات والمحافظة على الهياكل والمقرات والمواد والتجهيزات والأسلحة، بحيث تجري إعادة تشكيلها بسرعة عند الطلب، وهذا يمكن أن يدل على عدم صدق النوايا ووجود أفكار وخطط لاحقة، كما أن اجراءات الهيكلة لم تتم بصورة صحيحة وجدية.

◘◘ صدام يمسك بخيوط الشمس! :

وفي الشهر الأخير من العام ١٩٨٩ استُدعيت مع مجموعة من كبار قادة الجيش إلى القصر الجمهوري لتقليدنا الأوسمة والأنواط، وقُلّدت وسام الرافدين ونوط شجاعة، وبعد انتهاء مراسم التقليد، أخذ صدام يتحدث قائلاً ان أحد الوزراء (ويقصد حسين كامل) اخبره لتوّه بأن سفير إحدى الدول الكبرى استفسر

منه عن أسباب عدم تقليص حجم الجيش رغم مرور أكثر من عام على انتهاء الحرب مع ايران.

وأضاف صدام: هم يملكون أسلحة نووية وغيرها للدفاع عن بلادهم، ولن نسمح بأن يمس العراق بهذه (ومديده وقطع جزءاً بسيطاً من سلة ورد أمامه)، إنهم يخافون من حدايد حسين، (يقصد الصناعات العسكرية)، لقد أمسكنا بخيوط الشمس ولن نفلتها أبداً.

وكان واضحاً أن المقصود بالحديث سفيرة الولايات المتحدة الأميركية، واضطر صدام أن يقول سفير إحدى الدول الكبرى لتجنب التشخيص لكونها السفيرة الوحيدة في العراق.

وفي يوم ١٩٩٠/٤/٢ نبهت إذاعة بغداد لساعات طويلة إلى أن صدام سيلقي خطاباً (تاريخياً مهماً) ومع العصر بدأت الإذاعة ببث الشريط المسجل لخطاب صدام، وفيه كشف عن امتلاك العراق للسلاح الكيماوي المزدوج، وانه يستطيع بواسطته إحراق نصف اسرائيل، وأطلق تهديداته العنترية المعروفة من دون سبب حقيقي.. وبعد ساعات قلائل صرّح الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي كان في جولة محلية، بأن تصريح صدام سيء ولا يخدم أمن العراق، ومنذ ذلك الوقت أخذ التوتر في العلاقات الخارجية العراقية مع الغرب يأخذ بعداً متصاعداً.

إن السلاح الكيماوي المزدوج والمصطلح عليه علمياً بـ«VX» تم التوصل إليه وتصنيعه منذ العام ١٩٨٨ فقد كانت لدينا صناعات كيماوية وتشمل الـ(سي أس) والخردل، والتابون، والزارين وهما عاملان سامان، أما المزدوج فهو عبارة عن عاملين تجري تعبئتهما في القنابل والحاويات، وفي لحظة التمازج يكونان عاملاً ساماً أكثر تأثيراً، وقد بالغ صدام كثير في وصفه لتأثيراته، فهذا السلاح ليس حارقاً ليحرق به نصف اسرائيل بل ساماً، كما أن إبادة نصف اسرائيل يتطلب آلاف الصواريخ، ويفترض أن اسرائيل، لاتتخذ أية إجراءات للحماية، علماً أن الصواريخ التي لدينا كانت دقة إصاباتها سيئة، وان العوامل الكيماوية ثقيلة ولا تؤذي المتواجدين في المرتفعات أو الطوابق العليا.

ما قاله صدام لم يكن سوى تصريح للإستهلاك المحلي، وهو ما حرص صدام شخصياً على تمريره للأمريكان بالطرق السرية، إلا أنه ارتكب خطأ فظيعاً بوضعه موضوعاً حساساً جداً على طاولة الصراع العلني، ولم يجلب هذا التصريح للمنطقة والعراق إلا التوتر وكان علينا أن نتوقع رداً، وعندما صعّد صدام من لهجته ضد اسرائيل في يوليو ١٩٩٠ لردعها من تدمير المفاعلات النووية، على غرار ما قامت به في العام ١٩٨١ توقعنا رداً اسرائيلياً عنيفاً باستخدام صواريخ (أريحا) المجهزة برؤوس نووية. وهذا لايعني أننا نخشى اسرائيل أو غيرها، بل ضرورة حساب الأمور بدقة.

إن مثل هذا التصعيد الذي لجأ إليه صدام، لم يكن له ما يبرره، ولن يذهب ضحيته سوى الشعب العراقي المبتلى.

وفي الحقيقة لم يكن صدام مغتراً بالسلاح المزدوج، فقد توصلنا إلى صناعة أسلحة بايلوجية (جرثومية) إلا أنه خشي من ردود الفعل العنيفة في حالة الإعلان عنها. كما أن البحوث النووية لم تعد بحاجة سوى لعام واحد أو أكثر قليلاً للتوصل إلى انتاج أول قنبلة نووية عراقية.

وقبيل هذه المرحلة، وصلنا أمر تحريري بخط صدام يقول «يُبلَّغ ممثل الإستخبارات الأميركية أن لاحاجة لبقاء ممثل لهم في بغداد». وقد أُبلغ ممثل الـ(CIA) بذلك فاستغرب الأمر استغراباً شديداً قائلاً: «أرجوكم تأكدوا، فإن مثل هذا الأمر سيترتب عليه موقف خطير».

وعلى أي حال، رحل مَن كان منهم معروفاً وفي الواجهة وبقي بالطبع من لم يكن في الواجهة، وبذلك طُويت صفحة ثماني سنوات من المساعدات الأميركية للعراق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأميركيين قدموا لنا عروضاً كثيرة بإرسال عدد من الطيارين من ضباط سلاح الجو الأميركي لتدريب طيارينا وإرشادهم إلى كيفية التخطيط للعمليات الجوية، ومهاجمة الأهداف. إلا أن صدام كان متوجساً منهم، ويرفض أي شكل من أشكال الإتصال الأميركي مع القوات المسلحة، ويصر على أن يبقى هذا الإتصال معنا فقط، لأنه يخشى من تحول هذا الإحتكاك للتآمر عليه شخصياً.

استمر العراق ببناء قواته المسلحة وتحديثها وتجهيزها بأحدث المعدات، ووجهت الأموال الطائلة للتصنيع العسكري وأسلحة الدمار الشامل والصواريخ، ومختلف أنواع الأعتدة، فيما بقيت الصناعات المدنية في غاية التخلّف. وجرت مناقشات مع دولة عربية أو أكثر لبيعها عدداً من المدرعات والدبابات التي يجري تجميعها في العراق، إلا أنها لم تشتر منها شيئاً.

إن التوجه للتصنيع العسكري سبب كارثة كبرى للصناعات المدنية، حتى قبل وقوع الحرب، فكذّبوا علينا عندما قالوا انهم سينتجون حوالي مائة ألف سيارة مدنية. وبدلاً من ذلك، ظهر أن صناعتنا، حتى من علب الكبريت، لا تكفي لسد خُمس الحاجة المحلية، ناهيكم عن كل مستلزمات الحياة، من الملابس وأدوات السيارات ومواد البناء كالحديد الخشب وما إلى ذلك. وتسببو في تدمير الزراعة عندما افسدوا الفلاحين ودفعوهم للهجرة إلى المدن نتيجة الخطط الزراعية الفاشلة.

ووفقاً لذلك، وبسبب هدر الحكومة لأموال العراق وللخروج من حرب ايران بديون تبلغ حوالي مائة بليون دولار، ولخطل السياسة الإقتصادية، تراجعت قيمة الدينار العراقي من (١٠٥٠) فلساً كويتياً عام ١٩٧٩ إلى (٦٥) فلساً كويتياً في يوليو تموز ١٩٩٠ .

إن الأسلحة الجرثومية والكيماوية لم تجلب لنا سوى المشاكل الكبرى، ولم يجرؤ صدام، بكل عنترياته، على إطلاق صاروخ برأس كيميائي أو جرثومي (التي كانت متيسرة وما زالت) على إسرائيل أو على قوات الحلفاء التي دخلت الأراضي العراقية، لأنه يعلم أن الرد سيكون على رأسه هو شخصياً، كما أن الأمر أدى إلى تسابق ودفع ايران، كما تقول وسائل النشر، على انتاج أسلحة دمار شامل فيما حرمت على العراق بعد حرب الكويت، كما أننا وعندما نشير إلى امتلاك النظام لهذا السلاح فلأنه كان أحد أسباب البلاء، كما أن النظام فتح المزيد من منظوماته أمام المفتشين، واستخدامها للضغط على صدام حتى إسقاطه يعتبر عملاً وطنياً لأن قياس الوطنية والشرف يتحدّد حصراً في المرحلة الحالية في الجهود المبذولة للإطاحة بهذا الأهوج وعدم جعله يفلت من أسوء عقاب وأحق عقاب.

الأجهزة الخاصة

عندما حصلت حركة (١٧ تموز) يوليو ١٩٦٨ الإنقلابية كان في العراق جهازان أمنيان فقط، هما: مديرية الأمن العامة، وتختص بشؤون الأمن العام المختلفة (الأمن المدني)، ومديرية الإستخبارات العسكرية؛ مديرها العقيد الركن شفيق الدراجي ومعاونه المقدم الركن عبد الرزاق النايف، الذي شارك في الإنقلاب وأصبح رئيساً للوزراء ثلاثة عشر يوماً. وكانت هذه المديرية محدودة التنظيم والإمكانات، تختص في الشؤون العسكرية، وتتدخل في الشؤون المدنية العامة في أحيان مختلفة. وبعد الإنقلاب تم تشكيل الهيئة التحقيقية الأولى، وتطوّر تشكيل الهيئة التي أشرف عليها صدام تدريجياً إلى تأسيس مكتب العلاقات العامة، وهو عبارة عن جهاز مخابرات صغير وخفي. وفي هذا الوقت (١٩٧١) ازدادت قوة مديرية الأمن العامة برئاسة ناظم كزار، أحد أشقياء الحزب، وانتشرت سيطرة مديريات الأمن التابعة لها في كافة محافظات العراق، وازدادت كفّتها على الشُعب والفروع الحزبية بشكل أخذ يزعزع قدرات صدام، بالرغم من أن كزار أخفى كرهه لصدام بعناية.

وفي العام ١٩٧٢ تم تطوير مكتب العلاقات العامة الى مديرية المخابرات العامة، وعُيّن عضو القيادة القطرية للحزب سعدون شاكر العزاوي (أحد أصدقاء صدام) مديراً عاماً لها. وقد تتلمذ على يديه فيما بعد برزان وسبعاوي أخوا صدام. وانتقلت مهمة التنسيق مع الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز من الأمن العام إلى المخابرات، التي قامت بعمليات تخريب وتفجيرات داخل المناطق العربية من ايران،

وتشمل محافظة الأحواز.

وبعد فشل حركة ناظم كزار، جرى تحويل الإهتمام من مديرية الأمن العامة إلى مديرية المخابرات العامة، التي تتحدد مهماتها بالتجسس الخارجي في الأمور السياسية والإقتصادية والفنية، وبمكافحة التجسس ومكافحة التآمر الخارجي والداخلي على نظام الحكم، والتنسيق مع قوى المعارضة للدول الأخرى. وتراجع دور مديرية الأمن العامة إلى مكافحة الحركات السياسية العراقية ومراقبة الشؤون الإقتصادية، وشُكّلت مديرية اسمها مديرية الأمن الإقتصادي.

وفي العام ١٩٨٤ شُكّل جهاز الأمن الخاص الذي أخذت مسؤولياته تتزايد وتتشعب مع مرور الأيام. ثم استحدثت مديرية الأمن العسكري في العام ١٩٩١، وأُعيد دمجها مرة أخرى بمديرية الإستخبارات العسكرية العامة.

ولكي تنتبه قوى المعارضة الوطنية خارج العراق ومنها إلى قوى المعارضة داخل العراق وتستوعب طبيعة ووسائل وإمكانات الأجهزة الخاصة المستخدمة من قبل نظام صدام الإجرامي، لابد من التطرّق إلى بعض التفاصيل المفيدة، وفقاً لأحكام الضرورة النضالية. فبعد سقوط الطاغية، باذن الله، لاشك أن العديد من مفاصل هذه الأجهزة، بل كافة الأجهزة، سيُعاد النظر في وجودها بالغاء الحلقات القمعية واستحداث أجهزة تخدم أمن الشعب العراقي وتصون مصالحه، فلسنا في حاجة إلى كل هذه الأجهزة. ان ما نحتاج إليه جهاز الأمن الداخلي يعمل وفق القوانين المستوحاة من الدستور الذي يصوّت عليه الشعب، وجهاز الأمن الخارجي مهمته كشف النوايا المعادية للبلد، بعيداً عن الطرق الإستفزازية، علماً أن غالبية الأموال التي صُرفت من دماء الشعب العراقي على الأجهزة الخاصة، في وقت صدام، ذهبت هدراً.

◘◘ مديرية الأمن العامة:

١- تتواجد البنايات الرئيسية ومقر المديرية في بغداد، منطقة البلديات قرب قيادة قوات الحدود وبناية السوق الحرة عبر قناة الجيش.

٢- مديرها الحالي الفريق الركن استخبارات طه عباس الاحبابي من منطقة

الأحباب جنوبي سامراء (حوالي خمسين كيلومترا) وهو من البعثيين الأوائل. عضو مكتب عسكري في الحزب عمل طويلاً في الإستخبارات والأمن العسكري وهو ليس من الظلمة أو المجرمين، بل مواطناً صالحاً ومخلصاً.

٣- مهمة هذه المديرية مكافحة الأحزاب السياسية (عدا حزب البعث)، ولا علاقة لها بالمهام الخارجية.

٤- أُعيد ارتباط مديرية الأمن الإقتصادي بها بعد فصلها من وزارة الداخلية ويشمل الأمن الإقتصادي مكافحة المتاجرة بالعملات الصعبة ومراقبة أسعار المواد وخاصة الغذائية.

٥- تتواجد لها مديرية أمن في كل محافظة من محافظات القطر ومعاونية أمن في كل قضاء، عدا مدينة سامراء التي جرى فتح مديرية أمن فيها بعد التحاقي العلني بالمعارضة.

٦- يرتدي أفراد هذه المديرية الملابس المدنية، وتستمد ضباطها من كلية الأمن القومي (وسابقاً من ضباط ومفوضي الشرطة).

٧- يتقاضى الضباط والمراتب مخصصات إضافية ويتنقل الضباط بسيارات مدنية خاصة.

٨- تشرف عناصر الأمن على المراقبة الهاتفية في البدالات المدنية (المقاسم)، وتفرض الرقابة على الهواتف حسب رغبتها عدا أن يكون الخط مطلوباً مراقبته من قبل الأجهزة الأخرى.

٩- غالباً ماتكون الحراسات ضعيفة عدا في المديرية العامة.

١٠- غالبية أكشاك بيع الكتب وغيرها تعود إليهم وينسقون مع الباعة المتجولين.

◘◘ جهاز المخابرات:

١- تتواجد بنايته الرئيسية في بغداد قرب جسر الخر، وجوار معرض بغداد الدولي.

٢- مديرها الحالي مانع عبد الرشيد التكريتي، وهو شخص عديم الخبرة

والكفاءة، إلا أنه من أقرباء الطاغية ومن قصبة العوجة، تعادل درجته (درجة وزير).

٣- مهمة الجهاز مكافحة التجسس، ولها مديرية عامة بهذا الاسم، والحصول على المعلومات السياسية - الإقتصادية - الفنية عن الدول المجاورة من خلال المديرية العامة للخدمة السرية، وتقع على هذه المديرية مسؤولية التنسيق مع فصائل المعارضة للدول الأخرى، ويركز الجهاز جهوده حالياً في العمل المضاد للمعارضة الوطنية العراقية في الخارج وكذلك داخل العراق، وعليه تقع مسؤولية تنفيذ الإغتيالات خارج العراق.

وله مديريتان عامتان للأمور الإدارية والفنية وحاسبة الكترونية، كما ترتبط به الحاكمية وهي جهة التحقيق والتعذيب والمحاكمة وتقع في بغداد قرب شارع النضال، حيث قُصفت خلال الحملة الجوية.

٤- لها مديريات في المحافظات.

٥- يرتدي منتسبوها الملابس المدنية عدا بعض أقسام المقر - المكتب الخاص - فيرتدون الملابس زيتونية اللون.

٦- تصرف لهم مخصصات إضافية ويتنقل الضباط بسيارات مدنية خاصة.

٧- يسيطرون على أغلب الوظائف في السفارات العراقية في الخارج تحت واجهة سكرتير أول - ثاني - قنصل - ملحق تجاري - ملحق ثقافي... الخ.

◘◘ مديرية الإستخبارات العسكرية العامة:

١- يقع مبنى (مباني) المديرية على ضفة نهر دجلة من جهة الكاظمية في مدينة بغداد جوار جسر الأئمة.

٢- مديرها الحالي اللواء الركن معتمد نعمة التكريتي من (البيجات)، وهو من الدورات المتأخرة وما زال أقرانه برتبة عقداء وحصل على امتياز الترقية لرتبتين لكونه من أقرباء صدام، ضابط غير معروف في الجيش شغل منصب قائد فرقة النداء حرس جمهوري وملحق عسكري في تركيا.

٣- تعتبر الإستخبارات أكفأ جهاز عراقي في التجسس الخارجي ولها ضباط

مستخبرون بواجهات مدنية في سفارات بعض الدول؛ الأردن - تركيا - ايران.

٤- تنصب جهود الإستخبارات منذ أواخر العام ١٩٩٤ على متابعة أعمال المعارضة في المنطقة الشمالية من خلال منظومتي استخبارات المنطقة الشمالية في الموصل والمنطقة الشرقية في كركوك أو الشعبة الثالثة (شعبة الأكراد - في مديرية الإستخبارات العسكرية العامة) ولمديرية الإستخبارات العسكرية العامة منظومة استخبارات في محافظة الأنبار والأخرى في البصرة ولها عدد كبير من مراكز الإستخبارات في العديد من المحافظات والأقضية.

٥- في أواخر الثمانينات كانت هذه المديرية ثقيلة بتنظيمها، حيث بلغ عدد شُعَبها أكثر من عشرين شعبة، ووصل عدد أفرادها إلى أكثر من ستة آلاف شخص ثم أُعيد تقليصها عندما تقرر فصل الأمن العسكري منها خلال القصف الجوي، شهر يناير ١٩٩١، واستحدثت له مديرية أمن عسكري تجنباً لوجود الإستخبارات والأمن بيد مدير واحد لا يُعرف ولاؤه تماماً. وفي مطلع العام الحالي ١٩٩٦ أُعيد ربط الأمن العسكري بالإستخبارات بعد تعيين مدير لها من أقرباء صدام، علماً بأنها مرتبطة برئاسة الجمهورية، وكذلك الحال بالنسبة للمخابرات والأمن العام والأمن الخاص.

ووفقاً للتعديلات الأخيرة تُعتبر مديرية الإستخبارات العسكرية العامة مسؤولة عن جمع المعلومات عن الدول الخارجية وخاصة المجاورة وعن قوى المعارضة داخل وخارج العراق وداخل القوات المسلحة من خلال الأمن العسكري.

يتواجد في كل وحدة من وحدات الجيش ضابط أمن إضافة إلى ضابط الإستخبارات، وتوجد في كل من مواقع مؤسسة (حضيرة أمن)، كما توجد سيارات صالون مدنية مزوّدة بأجهزة لاسلكية بعيدة المدى لدفعها إلى قواطع الإهتمام لنقل اخبار الحوادث.

▫▫ جهاز الأمن الخاص:

١ - يرأسه قصي بن صدام.

٢ - مقرّه في القصر الجمهوري.

تتواجد كتلته الرئيسية في عمارة الحياة قرب القصر الجمهوري، مهمته الأساسية (أمن صدام).

٣ - مهماته التفصيلية:

مراقبة - وحماية كافة الوزراء وكبار المسؤولين.

مراقبة كافة الأجهزة الأخرى (المخابرات - الأمن - الإستخبارات).

مراقبة مقرات الفيالق والفرق، حيث تتواجد مجموعات علنية وأخرى سرية للأمن الخاص.

- مراقبة سيطرات الطرق الرئيسية.
- أمن المؤسسات الصناعية المهمة.
- أمن القصور الرئاسية.
- أمن القصر الجمهوري والمجلس الوطني.
- أمن الأسلحة الممنوعة والوثائق السرية.
- تنفيذ الإغتيالات للمعارضين داخل العراق.
- متابعة تحركات المعارضة في الخارج والداخل.
- أمن الإذاعة.
- الإشراف على الحرس الخاص والحرس الجمهوري وترتبط قيادة فرقة الحرس الخاص بالأمن الخاص مباشرة.

٤ - يرتدي أفراده الملابس المدنية عندما يُكلّفون ببعض الواجبات داخل المدن والمراقبة، غالبيتهم العظمى يرتدون الملابس الزيتونية.

٥ - التجسس .. بالتلفون:

تعتمد الأجهزة المذكورة وسائل المراقبة المختلفة، بشرياً وفنياً، وأما مراقبة الهاتف فيمكن اعتبارها من الوسائل الشائعة، وقد تعمد الأجهزة الأمنية إلى تسريب معلومات إلى أحد الأشخاص المهمين الحذرين لتحيطه علماً بأن هاتفه موضوع تحت المراقبة. ويأتي المصدر نفسه لإخباره بأن المراقبة قد رُفعت لإزالة الشكوك، فيما تستمر المراقبة على أرض الواقع، وقد تؤدي هذه الطريقة - إلى زيادة اطمئنان

وثقة الهدف ويبدأ بالتحدّث دون مراعاة للجوانب الأمنية.

ومن الممكن تركيب جهاز الهاتف لنقل الأحاديث التي تجري في الغرفة أو المكان الموجود فيه من دون الحاجة لرفع السماعة. وقد أدى جهل العديد من الضباط بهذه الإمكانية إلى الحكم عليهم بالإعدام. وقد ألمحت كثيراً إلى أحد الأشخاص أن ينتبه إلى هذا الخطر، وكان يرد علي في كل مرة بأنه لا يصدق وجود مثل هذه الإمكانية، وقد أتعبني كثيراً حتى أقنعته بما أقوله له بحكم خدمتي الإستخباراتية المستمرة.

وفي بعض الأحيان، وعندما يكون الهدف المطلوب مراقبته مهمّاً فلا يكتفي بهذا الأسلوب وإنما يجري اختراق مكتبه ومسكنه وزرع أكثر من نقطة فيه، بواسطة اللاقطات اللاسلكية وتهيئة مأوى قريب منه للإستماع إلى الحديث، بواسطة جهاز استماع FM وتسجيله.

وتعوّل الأجهزة الأمنية على تسخير الأشخاص كالمراسلين والخدم وصباغي الأحذية وبائعي الشاي وعمّال المقاهي والمطاعم والأكشاك. كما يُستخدم العامل النسوي بطريقة منحرفة. فقد تم في إحدى المرات استدراج أحد الملحقين العسكريين لدولة ليست بعيدة كثيراً عن العراق لإقامة علاقة مع إحدى الساقطات وتسجيل ما حل بينهما على شريط فيديو.

واستخدم الأسلوب نفسه مع أشخاص يُفترض أنهم لا ينزلقون إلى ذلك، وجرى التسجيل الصوتي لهم وإعدامهم. من بين أولئك ضابط ركن برتبة كبيرة.

وتستخدم الأجهزة الأمنية وسائل مختلفة لتصفية المعارضين السياسيين، منها ربط قنابل موقوتة بسيارة الهدف، أو باستخدام السموم مثل الثاليوم سيء الصيت، الذي يمكن استخدام جرعة قليلة منه في قدح من الشاي أو القهوة او البيبسي كولا لقتل الهدف، ولا يترك أثراً في الطعم أو الرائحة. كا أن هنالك جرعات تُعطى على شكل كبسولة أو حبة دواء تؤدي إلى إصابة الهدف بالسرطان بعد فترة قصيرة، وتطلق عليها تسمية المواد المسرطنة، وسموم سريعة تؤدي إلى توقف القلب وما إلى ذلك من الوسائل الإجرامية.